مجلة ننار للعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الحلة
ISSN-L: 3005- ISSN-P: 3005-8236
DOI Prefix: 10.64002

استراتيجيات الاقتصاد اللغوي وأثرها في توجيه المقاصد التداولية (دراسة في ضوء نظريتي التلويح الحواري والافتراض المسبق)

م.م اسيل عدنان نوري جواد

1 جامعة بابل/كلية التربية الأساسية/قسم اللغة العربية

***الايميل:** bas399.aseel.adnan@uobabylon.edu.iq

تاريخ استلام : 2026/6/7 تاريخ القبول: 2026/7/27 تاريخ نشر :2026/9/20

الملخص

جاء البحث ليبين مفهوم الاقتصاد اللغوي من منظور تداولي، نظرًا لأهميته في نجاح العملية الخطابية، فضلًا عن كونه أداة فاعلة في بناء الخطاب وتوجيه المتلقي، مع الحفاظ على الاتساق والإيجاز والفعالية، وقد قُسِم البحث إلى تمهيدٍ ومبحثين، أما التمهيد فقد تناول (مفهوم الاقتصاد لغة، والاقتصاد اللغوي بين التراث والحداثة)، وجاء المبحث الأول بعنوان (التلويح الحواري والاقتصاد اللغوي)، أما المبحث الثاني فقد تناول (الاقتصاد اللغوي من خلال الافتراض المسبق)، وتلا ذلك أهم النتائج التي توصل اليها البحث، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية:

ظاهرة الاقتصاد اللغوي، الاقتصاد اللغوي دراسة تداولية، التلويح الحواري، الافتراض المسبق.

.

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

Nanar Journal for Humanities and Social Sciences
University of Hilla
ISSN: 3007-1402; E-ISSN: 3007-1410
DOI Prefix: 10.64002

Linguistic Economy and Its Impact in Guiding Pragmatic Intentions: A Study considering the Theories of Conversational Implicature and Presupposition

Asst. lect. Aseel Adnan Nouri Jawad

[1] **University of Babylon/College of Basic Education/Department of Arabic Language**
*Corresponding: bas399.aseel.adnan@uobabylon.edu.iq

Received date: 2026/6/7 **Accepted date: 2026/7/27** **Published date: 2026/09/20**

Abstract

The research aims to clarify the concept of linguistic economy from a pragmatic perspective, given its importance in the success of the communicative process. It is also considered an effective tool in constructing discourse and guiding the recipient, while maintaining coherence, brevity, and effectiveness. The study is divided into an introduction and two main sections. The introduction addresses the concept of economy in language and examines linguistic economy between tradition and modernity. The first section is entitled "Conversational Implicature and Linguistic Economy," while the second section discusses "Linguistic Economy through Presupposition." This is followed by the main findings reached by the study, and finally a list of sources and references.

Keywords:

The phenomenon of linguistic economy, linguistic economy as a pragmatic study, conversational implicature, presupposition.

.

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد وآله الطاهرين وصحبه الميامين إلى قيام يوم الدين، أما بعد:

فقد اختصت لغتنا العربية بالكثير من الخصائص ميَّزتها عن غيرها من اللغات، فهي لغة كتاب سماوي مقدس، ومن هذه الخصائص ظاهرة الاقتصاد اللغوي، إذ تحمل هذه الظاهرة دلالة لا بد من الكشف عنها؛ نظرًا لما تحمله من أبعادٍ دلالية تداولية تتداخل مع دلالة جميع المستويات اللغوية، وقد شهدت الدراسات اللسانية المعاصرة تحولًا مهمًا من التركيز على البنية إلى دراسة الاستعمال، ومن ذلك ظهرت التداولية كفرع يهتم بكيفية استخدام اللغة في سياقاتها الواقعية. ومن بين الظواهر التي سعت التداولية في تحقيقها هي مسألة تواجد الأثر المعرفي الكبير بجهدٍ قليل.

وقد جاءت دراستي الموسومة بـ (استراتيجيات الاقتصاد اللغوي وأثرها في توجيه المقاصد التداولية دراسة في ضوء نظريتي التلويح الحواري والافتراض المسبق)؛ لأهمية ربط التراث بالحداثة، وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يجمع بين البعد اللساني والبعد العقلي، إذ يفترض وجود تعاون ضمني بين المتكلِم والمخاطَب في بناء الخطاب اعتمادًا على السياق والمعلومات المشتركة.

التمهيد

الاقتصاد في اللغة:

جاء الاقتصاد في المعجمات العربية بمعنى خلاف الإسراف والإفراط، قال الجوهري(ت:393هـ):"القصد بين الإسراف والتقتير، يقال: فلان مقتصِدٌ في النفقة"[1] ، ومن ذلك قوله تعالى: **سمح** وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ **سجى** [سورة لقمان آية:19]، وقال ابن منظور(ت:711هـ): ((والقَصْد في الشَّيْءِ: خلافُ الإفراطِ وهو ما بين الإسراف والتَّقْتِير. والقصد في المعيشة: أَن لَا يُسرفَ ولا يُقَتِّر. يُقَالُ: فُلانٌ مُقْتَصِدٌ فِي النَّفَقَةِ وقد اقْتَصَدَ. وَاقْتَصَدَ فُلَانٌ في أَمره أَي استقام. وقوله: ومنهم مُقْتَصِدٌ))[2].

الاقتصاد اللغوي بين التراث والحداثة:

اللغة ظاهرة اجتماعية تحمل في طياتها تأثيرات وانعكاسات من اصحابها، أولئك الذين يعيشون معها في مجتمع واحد، وتُعَدُّ وسيلة اقتصادية؛ لأنها رموز صوتية محدودة، تؤدي معاني غير محدودة[3]، والانسان كما هو معروف بفطرته يجنح إلى الوصول من خلال القليل إلى الكثير، وانطلاقا من هذا المعنى لم تكن اللغة بمعزل عن هذا المبدأ، وأخص بالذكر اللغة العربية التي تتسم بظاهرة الاقتصاد أكثر من غيرها من اللغات، فالاقتصاد اللغوي سليقة في بلاغة العرب و طبعهم، فحرصوا عليه من دون التعرف عليه كمصطلح، إذ يميل المتكلم في أغلب الأحيان إلى بذل الجهد القليل في النطق للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المعاني -ولكن هذا لا يعني أنهم لا يستخدمون ما عكس ذلك، بل كانوا يستعملونه عندما يتطلب الأمر إلى ذلك، فقد تلجأ العرب إلى استعمال ما يخالف الإيجاز[4]، كالتوكيد مثلا، قال الجاحظ (ت:255ه): "وربما كان الإيجاز محمودًا، والإكثار مذمومًا، وربما رأيت الإكثار أحمد من الإيجاز... والتقليل للتخفيف، والتطويل للتعريف، والتكرار للتوكيد، والإكثار للتشديد"[5]_ ولم يكن العرب في غفلة من دراسة هذه الظاهرة وبيان أبعادها وأهميتها، فالاقتصاد اللغوي ليس بدعة ابتدعها المحدثون، أو ظاهرة غفل عنها الأولون، بل هو سلوك لغوي عرفه القدماء وتعاملوا معه بمصطلحات خاصة، فهذا ابن جني (ت:392ه) يطالعنا بقوله: "ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

والطول، فمن ذلك قولك: كم مالك؟ ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك: أعشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبدًا لأنه غير متناه فلما قلت: "كم" أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة"[6]. فهو الوصول بالقليل من الوسائل اللغوية إلى الكثير من الغايات والمعاني.

وتماشيًا مع التدرج الزمني نرى تمام حسان يقول: "تتناهى الالفاظ والانماط التركيبية ولا تتناهى المعاني، ومن ثم يصبح على العربية أن تعبر بالقليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي فإذا تحقق لها ذلك فقد تحقق لها الاقتصاد بعينه"[7]. فهو في هذا التعريف ربط بين اللفظ والمعنى، فهو يرى أن الألفاظ محدودة بينما المعاني غير محدودة، وهو ما يعكس قدرة اللغة على توليد معانٍ لا متناهية من عدد محدود من الألفاظ.

أما مبارك المبارك فعرفه بأنه: "ميل اللغة إلى توفير الجهد عن طريق الاختصار أو الحذف أو التعديل في مخارج الحروف ومن ذلك اسقاط علامات الإعراب"[8]. وعرفه فخر الدين قباوة بقوله: "أن يبلغ المتكلم اكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل كمية من الجهود الذهنية والعلاجية لآلة الخطاب"[9]. فهو مبدأ يقوم على تقليل عدد الكلمات أو العناصر اللغوية المستخدمة للتعبير عن فكرة ما، بهدف تحقيق الوضوح بأقل مجهود لغوي ممكن.

فالاقتصاد اللغوي بحث قديم حديث في الوقت نفسه، إذ تحدث القدماء عن كثير من مظاهر الاقتصاد بمصطلحات متعددة تحمل نفس معناه ومنها: الإيجاز، والتخفيف، والاختصار، والحذف[10]. والهدف منه توفير الجهد الذهني والنطقي، وتقليل التكرار أو الإطالة غير الضرورية.

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار الاتجاه الذي ينادي بضرورة ربط المناهج الحديثة بالتراث فإننا أمام منهج يسعى إلى قراءة رشيدة ترصد نقاط التشابه والاختلاف بين التراث والحداثة من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية متصلة بالتراث ومستفيدة من نتائج ما توصلت إليه النظريات الحديثة[11].

مفهوم التداولية:

التداولية هي دراسة اللغة في الاستعمال، أو في التواصل؛ لأنها تشير إلى أن المعنى ليس شيئًا متأصلًا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع، في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولًا إلى المعنى الكامن في كلام ما. فهي فرع من اللسانيات يُعنى بدراسة اللغة في سياقها الاستعمالي، وتركز على نوايا المتكلم، وتوقعات المتلقي، والسياق الذي ينتج فيه الخطاب، برزت مع اعمال بول غرايس، واوستن، وسيرل وغيرهم، وقدمت أدوات لفهم المعنى غير الصريح[12].

ومصطلح (الاقتصاد اللغوي) في إطار الدراسات التداولية يشير إلى مبدأ أساسي يتمثل في السعي لاستخدام أقل قدر ممكن من الوسائل اللغوية لتحقيق أكبر قدر من الفعالية التواصلية، بعبارة أخرى هو مبدأ "التكلفة – الفائدة" في اللغة، فهو يبين كيف يمكن للمتكلم أن ينقل المعنى بأقل جهد لغوي، وكيف يفهم المتلقي الرسالة بأقل مجهود تأويلي. فهو يُدرس في إطار التداولية باعتباره سلوكًا تواصليًا يعتمد على السياق، والكفائة بين المتكلمين[13].

ومن الناحية اللسانية (التداولية على وجه الخصوص)، نرى ظاهرة الاقتصاد اللغوي واضحة تتبلور في أكثر من موطنٍ من مواطنها، فتارة نجدها في النظرية الإشارية، وتارة أخرى في ما أطلق عليه (غرايس) بـنظرية (التلويح الحواري) أو نظرية (الاستلزام الحواري)، ومرة ثالثة نجدها في نظرية الافتراض المسبق.

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

فالدراسة التداولية تهتم بكيفية استخدام اللغة في السياق وليس فقط في بنيتها، ومن هنا يتجلى الاقتصاد اللغوي في عدة ظواهر منها:

المبحث الأول: استراتيجية التلويح الحواري والاقتصاد اللغوي

إن نظرية التلويح الحواري أو اختصارًا (التلويح) ليس لها تاريخ طويل؛ لأنها من النظريات الحديثة، ومؤسسها هو الفيلسوف الأمريكي (بول غرايس) الذي كشف عن مفاهيمها الأساسية في سلسلة محاضرات بعنوان (محاضرات وليم جيمس) القاها (غرايس) في جامعة (هارفرد)، وقد أسس لنظرية تتناول الاستدلالات التي يتبعها المتلقي ليتوصل إلى الاستيعاب الكامل لمقاصد المتكلم، من النُّطق بالقولة، متجاوزًا الكلام المنطوق (الماقيل)، (المعنى الحرفي الوضعي) إلى المعنى الملوح به، أي التلويح أو التعريض[14].

ومصطلح التلويح الحواري من المصطلحات المرتبطة بمباحث الدرس التداولي، يسعى بواسطته المرسِل لإنتاج دلالة مناسبة للسياق ويفهمها المرسَل إليه، ومن ثم تحقيق أهداف معينة بأقل قدر ممكن من الجهد أو الكلام، مع الابقاء على فعالية المعنى[15].

فجاءت نظرية التلويح الحواري لتفسر مسالة مهمة، وهي كيف يتسنى لنا أن نعني أكثر مما نقول فعلًا، أي أكثر مما نعبر عنه حرفيًا بالمعنى التقليدي المتعارف عليه للتعابير اللغوية المنطوقة؟ ويورد (لفنسن) المثال الآتي لتوضيح الفكرة[16]:

1-أ- هل بإمكانك أن تخبرني كم الساعة؟

ب- حسنًا لقد وصل بائع الحليب.

إن كل ما يستطيع علم الدلالة أن يخبرنا عن هذه المحاورة القصيرة هو أن هناك تفسيرًا واحدًا في الأقل يمكن أن نبينه على النحو الآتي:

2- أ- هل لديك القدرة أو الإمكانية لأن تخبرني كم الساعة؟

ب- جاء بائع الحليب في وقت سابق للوقت الذي اتكلم فيه.

غير أن من الواضح للمتحاورين في اللغة أن ما تعنيه الجملتان الواردتان في المحاورة المتقدمة في (1) يشتمل على أكثر من ذلك، وهذا يمكن توضيحه في (3) على النحو الآتي:

3- أ- هل لديك القدرة أو الإمكانية لأن تخبرني كم الساعة في اللحظة الحالية، كما تشير له الساعة عادة؟ وإذا كانت لديك القدرة على ذلك، فاخبرني كم الساعة رجاءً.

ب- كلا لا أعرف على وجه الدقة كم الساعة في اللحظة الحالية، لكني اقدر أن ازودك بمعلومات تساعدك في الاستدلال على الوقت التقريبي، وهو أن بائع الحليب قد وصل.

ومن الواضح أن المغزى الكامل للمحاورة، أي طلب معلومات ومحاولة لتوفير أكبر قدر منها جوابًا للطلب، وهذا المغزى لم يعبر عنه في (2) أي (الماقيل) على الاطلاق، لهذا كانت النظرية الفعلياتية ضرورية لسد الثغرة بين الكلام الذي (قيل) حرفيًا في (2) والتلويحات في (3) وهو ما لا تقوى النظرية الدلالية على القيام به[17]، وهذا ما يقودنا إلى النظرية الأُخرى من النظريات التي جاء بها (غرايس) وهي نظرية (الاستلزام الحواري)، إذ يُعد الاستلزام الحواري واحدًا من أهم الجوانب في الدرس التداولي، وترجع نشأة البحث فيه إلى المحاضرات التي دعا (غرايس) إلى إلقائها في جامعة (هارفرد) سنة 1967م، فقدم فيها بإيجاز تصوره لهذا الجانب من الدرس، والأسس المنهجية التي يقوم عليها. وكانت نقطة البدء عند (غرايس) هي أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فأراد إيضاح الاختلاف بين ما يُقال، وما يُقصد، فما يُقال

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يُقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر اعتمادًا على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، فأراد أن يقيم معبرًا بين ما يحمله القول من معنى صريح، وما يحمله من معنى متضمن، فنشأة فكرة الاستلزام الحواري القائمة على فكرة كيف يكون ممكنًا أن يقول المتكلم شيئًا، ويعني شيئًا آخر؟ ثم كيف يكون ممكنًا أيضًا أن يسمع المخاطب شيئًا ويفهم شيئًا آخر[18]؟

فلتفسير ظاهرة (التلويح أو الاستلزام الحواري) في الكلام يقول (غرايس) إن المتحاورين (المتكلِم والمخاطَب) عادة يتبعون ما اسماه (مبدأ التعاون) ويهتدون به، وينص هذا المبدأ على الآتي: (اجعل إسهامك الحواري حين تدلي به مناسبًا للاتجاه والغاية المتوخاة من المحاورة التي تشارك فيها)، ويشتمل هذا المبدأ على مبادئ أو قواعد سلوكية في أربعة مجالات رئيسية هي[19]:

1- مبدأ أو قاعدة الكم: اجعل اسهامك في الحوار بالقدر المطلوب من دون أن تزيد عليه أو تنقص منه.

2- مبدأ أو قاعدة الكيف: لا تقل ما تعتقد أنه غير صحيح، ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه.

3- مبدأ أو قاعدة الصلة أو المناسبة: ليكن كلامك مناسبًا، أو ذا صلة بموضوع الحديث.

4- مبدأ أو قاعدة الطريقة أو الأسلوب: كن واضحًا ومحددًا، فتجنب الغموض، وتجنب اللبس، وأوجز، ورتب كلامك.

وهناك علاقة بين التلويح الحواري والاقتصاد اللغوي، إذ إن الاقتصاد اللغوي يؤدي احيانًا إلى التلويح الحواري؛ لأنك تقتصد في الكلام وتعتمد على أن الطرف الآخر يستنتج ما لم تصرح به، فكلاهما يظهران قدره المتكلم على التواصل بفعالية دون إسهاب أو إطالة، فالتلويح الحواري هو ما يُفهم من الكلام دون أن يُقال صراحة، أي المعنى الضمني الذي يُستنتَج من السياق، ومن قواعد التخاطب، مثال ذلك شخص يقول: "الجو حار هنا"، فيرد عليه الآخر ويفتح النافذة، هو لم يطلب فتح النافذة صراحة، لكنه لوَّح ضمنيًا برغبته.

الاقتصاد اللغوي وخرق مبدأ الكم بالحذف

ظاهرة الاقتصاد اللغوي تسعى إلى استخدام أقل قدر من الوسائل اللغوية؛ لإيصال أكبر قدر من المعنى، وهذا يتقارب مع قول التداولين من جعل إفادة المخاطَب بالقدر المطلوب من الكلام دون زيادة أو نقصان[20]. وضمن إطار البحث نرى ظاهرة الاقتصاد اللغوي تتجلى بوضوح في خرق قاعدة الكم بالحذف، إذ نرى الهدف الاساس هو تقليل الجهد اللغوي، وتحقيق الفعالية في التواصل، فهما يُعدَّان من الظواهر التي تجسد مبدأ التكافؤ بين الجهد اللغوي والمعنى المحقق، فالحذف يقوم على الاختصار بحذف عناصر لغوية (كلمات، عبارات، جمل)، أي يعمل على اسقاط ما يمكن فهمه من السياق، وهذا يتوافق مع خرق مبدأ (الكم) بالحذف، فالحذف في كثير من السياقات يُعد وسيلة لتحقيق هذا المبدأ، ويُفهم الجزء المحذوف اعتمادًا على السياق والمعرفة المشتركة بين المتخاطبين[21].

وإذا كان الحذف ظاهرة أصيلة في العربية، فقد تبلورت هذه الفكرة في الدراسات الحديثة، ونجد ذلك فعليًا في خرق قاعدة (الكم)، وعرفه المحدثون بأنه حذف أحد العناصر من بناء الجملة، ويمثلون له بإسقاط كلمة (That) من قولهم (I said he was ready) ونلاحظ ان اصل الجملة هو: I said (That he was ready) فسقطت منها كلمة (That) ولم يتغير شيء[22].

ومن أمثلة الاقتصاد بالحذف ما نراه مثلًا في تفسير قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ} [سورة الأنفال:50].

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

إذا قلنا: إنَّ في أسلوب القرآن حذفًا فلسنا ننسب الحذف إلى مضمون القرآن، وإنَّما ننسبه إلى تركيب اللغة، ذلك بأنَّ اللغة تجعل للجملة العربية أنماطًا تركيبية معينة، ففي الجملة أركانها ومكملاتها وفي عناصرها ما يفتقر إلى غيره، وما لا يستغنى المعنى عن تقديره، فإذا لم تشتمل الجملة على أحد أركانها، أو ما يقتضيه المعنى أو يقتضيه التركيب من مكملاتها وعناصرها الأخرى، ثم اتضح المعنى بدون ذكر هذه العناصر لوجود الدليل على المحذوف عددنا ذلك حذفًا جيء به لطلب الخفة اختصارًا أو اقتصارًا أو تجنبًا للحشو[23]، وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء مِنْ ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته[24]. ففي الآية الكريمة جواب (لو) محذوف، وتقديره: لرأيت منظرًا عظيمًا أو أمرًا عجيبًا أو عقابًا شديدًا[25].

ومن وجهة تداولية يمكن تقسيم الحمولة الدلالية للعبارة اللغوية إلى معاني صريحة وضمنية، فالصريحة تشتمل على محتوى قضوي وقوة إنجازية حرفية، فأما المحتوى القضوي، الذي يمثل محور الخطاب ومعناه الأصلي[26]، فإنه يتمثل في قضية (المنظر العظيم، والأمر العجيب، وشدة العقوبة عندما تتوفى الملائكة الذين كفروا)، أما القوة الإنجازية المباشرة الحرفية، فتتمثل في أسلوب الإيجاز بالحذف، قال الطوسي(ت:460ه): ((جواب (لو) محذوف))[27]، أما المعاني الضمنية التي تضم المعاني العرفية والمعاني الحوارية، فالمعاني العرفية تتمثل في إقتضاء حالة الحذف الواردة في النص، أي (ما السبب أو الداعي من حذف جواب لو). أما المعنى الحواري أو المستلزم أو المقتضى من حذف جواب (لو) فإنه يتمثل في بلاغة القرآن الكريم؛ لأن((من شروط الفصاحة والبلاغة: الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام حتى يعبر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة. وهذا الباب من أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس حتى أنهم إنما يستحسنون من كتاب الله تعالى ما كان بهذه الصفة ومن الناس من يقول: إن من الكلام ما يحسن فيه الاختصار والإيجاز كأكثر المكاتبات والمخاطبات والأشعار))[28].

ومما تقدم يتضح لنا أن انتهاك أحد مبادئ التعاون (مبدأ الكم) قد ولّد استلزامًا حواريًا[29] سوّغ لهم القول بدلالة الاقتصاد اللغوي المتمثل في (حذف جواب لو).

فنستشفُ ممن قالوا بحذف جواب (لو) تقاربًا مع ما قال به التداوليون فيما بعد في ما أسموه (خرقا لمبدا الكم)[30]؛ لأنه قد فهم النص على وفق الحذف الموجود، فالمعنى عنده ((لرأيت منظرًا عظيمًا أو أمرًا عجيبًا أو عقابًا شديدًا))، فقد فطنوا إلى أن النص يحمل معانيًا ضمنيةً ولدت دلالة استلزامية دلّ عليها المقام الذي أُنجزت فيه الجملة[31]. فتعاملوا مع الحذف الموجود في النص من باب الإيجاز بالحذف الذي يعرفه البلاغيون بـ((ما يحذف منه المفرد والجملة؛ لدلالة فحوى الكلام على المحذوف، ولا يكون فيما زاد معناه على لفظه))[32]. فقد ادركوا أن المقام مقام إيجاز وحذف، فقالوا في حذف جواب (لو): ((حذفه أبلغ وأوجز مع أن الكلام يدل عليه))[33]؛ لأن ((إذا كان الإيجاز كافيا كان التطويل عيّا))[34]. فالآية الكريمة تُعد نموذجًا بليغًا على استعمال التلويح الحواري لتحقيق الاقتصاد اللغوي، إذ يحذف ما يفهم ضمنًا من جانب المخاطَب، فاستُعمل ألفاظ قليلة لتوليد معانٍ كثيرة وهذا هو الاقتصاد بعينه.

ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ} [سورة يوسف آية:82].

تقع هذه الآية في مشهد من مشاهد قصة (يوسف عليه السلام) حين عاد أخوته إلى أبيهم (يعقوب عليه السلام) وأخبروه أن بنيامين قد احتُجِز في مصر بسبب تهمة السرقة، وتعد هذه الآية نموذجًا دالًا

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

على توظيف التلويح أو الاستلزام الحواري لتحقيق الاقتصاد اللغوي، حيث يُحذف ما يفهم ضمنًا اعتمادًا على إدراك المتلقي، مما يثري المعنى ويزيد بلاغته. فالتعبير بـ(اسأل القرية التي كنا فيها والعِير) فيه اختصار؛ لأن المقصود الحقيقي هو (اسأل أهل القرية التي كنا فيها والركب من الناس الذين كانوا في القافلة)، ولا يقصد بها سؤال القرية (البناء أو المكان) ولا العِير (الإبل)[35]، لكن المتكلم (الإخوة) لم يصرّح بذلك بل المح إليه، معتمدًا على أن المتلقي (يعقوب عليه السلام) يستنتج المعنى الصحيح من السياق، فهو يعرف أن القرى لا تُسأل، بل يُسأل سكانها، وهذا يعتمد على فهم السامع، فحذف لفظ (أهل) مع فهم المعنى من اساليب الايجاز والاقتصاد في التعبير، والمعنى المستلزم هو (إن لم تصدقنا فاسأل من شهد الحادثة معنا) -من الناس في القرية أو القافلة- فهم يعرفون صدق قولنا[36]، وهذا الاستلزام غير مصرح به، لكنه يفهم ضمنًا، وهو ما يؤكد نظرية (غرايس) حول مبدأ التعاون ومبدأ الكم، فالأخوة هنا في موضع الدفاع ويحاولون اقناع أبيهم بصدقهم، فبدلًا من قولهم: (نحن صادقون) اضافوا دليل خارجي (اسأل أهل القرية والعِير) لكنهم لم يصرحوا بذلك بذكر الاشخاص، بل استخدموا الاستلزام لإضفاء بلاغه وإيجاز، وهذا نوع من الإيجاز بالحذف، حيث يُحذف ما هو معلوم من السياق وهو أمر مألوف في اللغة العربية. فالقرآن الكريم يستخدم الاقتصاد اللغوي بكفاءة عالية عبر الاستلزام الحواري مما يجعل اللغة بليغة وموجزة وذات دلالة عميقة تحمل أكثر من معنى ضمني يُفهم من السياق دون أن يُقال صراحة.

ومن خلال ما تقدم يمكن النظر إلى المسألة على أساس العلاقة بين المتخاطبين للوصول إلى قصد المرسِل وغرضه من الخطاب[37]، فالذي يظهر من الكلام اعلاه أن الانتهاك الذي حدث بالنقصان هو ما أفضى إلى ما أسماه (غرايس) استلزاما[38]، إذ عندما تحدث ظاهرة الاستلزام فإن المتكلم مع أنه يبقي على الرغبة في التعاون، إلا أنه يمنح للمستمع ما يدل على سبب الانتهاك[39]، وعليه يمكن القول ان سبب الانتهاك هنا لبلاغة قرآنية تتمثل في الايجاز والاقتصاد.

ويدخل ضمن التلويح الحواري أيضًا استخدام تراكيب مختزلة، أو استبدال كلمات بجمل اقصر، ومن ذلك الاقتصاد اللغوي من خلال الإشارة بالضمير.

الاقتصاد اللغوي من خلال الإشارة بالضمير هو أحد مظاهر الكفائة في استخدام اللغة، ويعني التقليل من الجهد اللغوي دون الإخلال بالمعنى أو وضوح التواصل، ويُعَدُّ استخدام الضمائر من أبرز أدوات هذا الاقتصاد، سواء في اللغة العربية أو في غيرها من اللغات، وتعد الضمائر من أكثر القرائن الإشارية جلاءً ووضوحًا من القرائن الإشارية الشخصية الأخرى، ويشترط في تعيين مراجعها الأخذ بالحسبان المقام التواصلي الذي تتلفظ به[40].

وعرّف النحويون الضمير بأنه ((ما وضع لمتكلم، أو مخاطَب، أو غائب، تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما))[41]، وقد أدرك النحاة الأثر التداولي للضمائر، ودخولها في دائرة الإشاريات، وهذا ما يتضح جليا في تعريف المرادي(ت:749ه) لها بأنها: اللفظ ((الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه، أو خطابه، أو غيبته))[42].

وتؤدي الضمائر عملًا تداوليًا؛ لأنها ترتبط بموقف تواصلي معين، إذ تستهدف تمكين المخاطَب من التعرّف على المعنى المقصود، فهي تمده ببعض المعلومات التي يمتلكها المتكلم عن المعنى المقصود[43]، وعلى وجه العموم تكتسب الضمائر أهميتها من حيث نيابتها عن الأسماء والعبارات، إذ يحل الضمير محل كلمة أو عبارة أو جملة وهذا ما يدخل في صميم البحث.

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

ومن أمثلة ذلك تفسير قوله تعالى: { وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ} [سورة هود آية: 71]، فالذي يُلحظ في الآية الكريمة أن ضمير الغائب (الهاء) في (امرأته) قد أحل محل الاسم الصريح، إذ جاء في التفاسير أن النص يحتوي على إشارة شخصية جاءت عن طريق ضمير الغائب (الهاء)، وهي إشارة شخصية تعود على إبراهيم[44] (عليه السلام)، ولم يذكر اسمه صراحة هنا، بل تم الاكتفاء بالضمير لفهم السياق، وهذا من الاقتصاد اللغوي، فهو اختصار يدل على الانتقال السلس دون تكرار الاسم. وكذلك أن ضمير الغائب (ها) في (فبشرناها) قد أحل محل الاسم الصريح فهو إشارة شخصية تُحيل إلى المرأة (سارة زوج إبراهيم) فبدلًا من أن يقول: "فبشرنا امرأة إبراهيم" أو "سارة" اكتفى بضمير واحد لربط كل المعاني بالسياق المعروف، وإحالتها إحالة خارجية، لأنها ربطت عنصرًا لغويًا موجودًا في النص بآخر غير لغوي خارج النص، فاسم (سارة) غير موجود في النص، ولكن على ما يبدو أن المفسرين قد استحضروه[45]، وهذا المعنى يطابق قول التداوليين حين قالوا: إن ((ضمير الغائب يدخل في الإشاريات إذا كان حرًا لا يُعرف مرجعه من السياق اللغوي، فإذا عُرف مرجعه من السياق اللغوي خرج من الإشاريات))[46]، ومن هنا يتبين لنا أهمية الضمير في (الاقتصاد اللغوي)؛ فهو يؤدي إلى ترابط السياق مما يغني عن التصريح بالأسماء، وتوجيه الانتباه للحدث لا للفاعل، فالتركيز هنا على التبشير وضخامة النعمة (اسحاق ويعقوب)، لا على الاسم نفسه، فالضمير في هذه الآية مثال رائع على الاقتصاد اللغوي القرآني، حيث تم استخدام أدوات نحوية بسيطة (ضمائر الغائب) بدلًا من الأسماء، لتحقيق ترابط محكم، واختصار بليغ، وبلاغة عالية دون الاخلال بالمعنى، فجاء الاقتصاد هنا عن طريق الاشارة الشخصية؛ لأن العناصر المحيلة لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لابد من العودة إلى ما تشير إليه واستحضارها من أجل تأويلها تأويلا سليما[47]؛ فالإشاريات عناصر فارغة ما لم يتعين ما تشير إليه، فهي تقوم بوظيفة تعويض الأسماء وتتخذ محتوى مما تشير إليه[48].

ومن أمثلة الضمير الأخرى للدلالة على الاقتصاد اللغوي ما نراه في تفسير قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ} [سورة الأنفال آية: 33].

تبرز هذه الآية الكريمة وجهًا من وجوه الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم، فهو يتسم ببلاغة إعجازية ومن أهم خصائصه الاقتصاد اللغوي، أي التعبير القوي والمكثف بأقل عدد من الكلمات مع المحافظة على المعنى ووضوح البيان، فقد عبَّر النص الإلهي عن معانٍ عظيمة بأوجز عبارة، وإنَّ هذه البلاغة القرآنية في توظيف الضمائر ضمن سياق معجز، تُعَدُّ من أعظم وجوه الإعجاز البياني، ودليلًا على أن كل حرف في القرآن الكريم موضوع بميزان وكل كلمة موضوعة بدقة تؤدي المعنى الكامل دون زيادة أو نقصان، فاستخدام الضمير بدلًا عن الاسم الصريح يختصر الألفاظ المكررة مما يجعل الجملة أكثر تركيزًا وسلاسةً، وهذه الآية مثال بليغ على ذلك، إذ تحمل دقة لغوية وبلاغية عالية، ومن أبرز مظاهرها هو الاقتصاد اللغوي من خلال استخدام الضمير، وعند قراءة الآية الكريمة يتضح لنا أن هنالك مرسِلًا (المتكلم) ومرسَل إليه (المخاطَب)، ونحن بهذا قد نقارب الرؤية التداولية التي تقول ((إننا لا يمكن أن ندعي فهمنا للكلام من دون استحضار شروط إنتاجه المحيطة به، خاصة عنصر المتكلم والسامع))[49]، فهنا قال تعالى: (ما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم)، أي (ما كان الله يعذب الكفار والنبي محمد (صلى الله عليه وآله فيهم)، فضمير جمع الغائب (هم) في (يعذبهم) عائد على قوم النبي (الكفار) وهم أهل مكة، وضمير المفرد المخاطب (انت) عائد على النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)[50]، ولم يذكر الله –عز وجل- اسم النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) صراحة وإنما جاء

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

الضمير في سياق الخطاب فكان أفصح وأوجز. والضمير (هم) في (فيهم) يغني عن إعادة ذكر القوم (قريش أو الكفار) ويشير إلى الجماعة التي كان النبي بينهم، فبدلًا من أن يقول: "وما كان الله ليعذب أهل مكة والنبي محمد في أهل مكة" جاء التعبير بالضمائر[51]، فاستُعيض عن الاسماء الظاهرة بضمائر تؤدي المعنى بوضوح دون تكرار أو اطناب.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا دور الضمائر من حيث نيابتها عن الأسماء والجمل والعبارات، إذ يحل الضمير محل كلمة أو عبارة أو جملة وهذا ما يسمى بـ(الاقتصاد اللغوي).

ومن ظواهر الاقتصاد اللغوي ظاهرة الإحالة

تُعد الإحالة من خواص الخطاب، وهي وسيلة من وسائل الاقتصاد اللغوي تساعد المتكلم على تجنب التكرار، إذ يهتدي المتكلم من خلالها إلى كلمات أو عبارات تغني عن كلام سابق، وقد يُستعار من أجل ذلك إشاريات الزمان والمكان، إلخ، مثل أن يُقال: كما حدث في الأسبوع الماضي أو الفصل الماضي أو الرأي السابق، أو يقال: هذا النص وتلك القصة[52].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الباحثين العرب قد أشاروا إلى هذه الظاهرة عند حديثهم عن بعض الأدوات اللغوية مثل (بل، لكن)، وهذا يتوافق مع قول التداوليين حين قالوا أن المتكلم قد يحتاج أن يضرب عن قول سابق فيستخدم (بل)[53]. فهم يرون أن الإشاريات من الممكن أن تكون ظاهرة وأُخرى كامنة لا تظهر صراحة في النص نظرًا للكفاءة التداولية[54] التي يحملها المرسَل إليه[55]. ومن أمثلة ذلك ما نسمعه مثلًا من استاذ في حديثه عن موضوع ما، إذ يقول: (تكلمنا عن ذلك في المحاضرة السابقة)، وهذا إن دلَّ على شيء فإنه يدل على أن المتكلم يفترض وجود معلومات لدى المتلقي عن المحال في عملية التواصل[56]، وهو نوع من الاقتصاد اللغوي الذي يسعى المتكلم من خلاله إلى إنجاح عملية التواصل بأقل جهد ممكن باستعمال العناصر الإشارية هي التي تخلق المرجع، وهذه الإشاريات أو العناصر الإشارية أُطلق عليها إشاريات الخطاب[57].

ومن استراتيجيات الاقتصاد اللغوي الأُخرى التلميح

يعد التلميح من أبرز ظواهر الاقتصاد اللغوي؛ لأنه يعتمد على إيصال المعنى بأقل قدر ممكن من الألفاظ ، مع ترك جزء من الدلالة ليستنتجه المتلقي من السياق، فيعدل المتكلم أحيانٍ كثيرة من الاستراتيجية المباشرة إلى استراتيجية أخرى يلمح بواسطتها عن قصد الخطاب، فينتج دلالة يستلزمها الخطاب ويفهمها المرسل إليه[58]، والتي يستطيع المتكلم من خلالها تحقيق أكثر من قصد في آن واحد، وعلى وفق ذلك التلويح قد ساعدنا في تفسير مسألة شغلة اللغويين ألا وهي: كيف يمكن للمتكلم من ابلاغ السامع أكثر مما يقول اعتمادًا على المعلومات المشتركة بينهما[59]، ولذلك يمكن أن نعرف الاستراتيجية التلميحية بأنها "الاستراتيجية التي يعبر عنها المرسل عن القصد بما يُغاير معنى الخطاب الحرفي لينجز بها أكثر مما يقول"[60]، فالمتكلم لا يصرح بكل شيء، بل يكتفي بإشارات أو عبارات مختصرة مما يحقق الاختزال وتقليل الجهد اللغوي، لذلك يُعد التلميح من الآليات التداولية التي تجسد الاقتصاد اللغوي، ومن الأمثلة على التلميح قولنا: "في هذا المكان آذان كثيرة" ففي هذا القول تلميح إلى ضرورة الحذر في الكلام مع اختزال المعنى وعدم التصريح به[61]، ولو فتشنا عن مصاديق ذلك في الدراسات العربية نجدهم قد تعرضوا لهذه الظاهرة تحت مسميات عديدة مثل المجاز بأنواعه والتشبيه والكناية ومخالفة الأصل في التركيب بالتقديم والتأخير[62].

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

المبحث الثاني: الاقتصاد اللغوي من خلال الافتراض المسبق

تتجلى مظاهر الاقتصاد اللغوي بوضوحٍ في نظرية الافتراض المسبق، إذ يوجه المتكلمون قولا ما مسقطين منه بعض المعلومات؛ لافتراضهم كون هذه المعلومات معروفة لدى متلقيهم، فهي وإن لم يصرح بها مباشرة لكنها يتم إيصالها دون قولها. ففي كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم، تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل(63).

وذكر فينيمان أن لأي خطاب رصيد من الافتراضات المسبقة (يضم معلومات) مستمدة من المعرفة العامة، وسياق الحال، والجزء المكتمل من الخطاب ذاته،... فلدى كل طرف من أطراف الخطاب، رصيد من الافتراضات المسبقة، وهذه الافتراضات في تزايد مع تقدم عملية الخطاب،... وضمن رصيد الافتراضات المسبقة المصاحبة لأي خطاب، توجد مجموعة من المسلمات الخطابية، وكل خطاب إلى حد ما إنما يدور حول مسلماته الحوارية(64).

ومن بين التداوليين الذين تعرضوا للافتراض المسبق وعرفوه (جورج يول) حين رأى أنه ((شيء يفترضه المتكلم قبل التفوه بالكلام))(65). أما أوريكيوني فرأت أنه ((كل المعلومات غير المصرح بها التي تحملها بنية الملفوظ التي تتواجد فيه بصفة جوهرية مهما تكن خصوصية الإطار التلفظي))(66).

وانطلاقا من هذا المعنى فإن الافتراضات المسبقة قد عُدّت ((بمثابة معلومات مدسوسة خفية، أي إنها تكون مزودة بملاءمة تواصلية أقل شأنا من تلك التي تتمتع بها المعلومات البينة، كما أنها تحتل مركزا أدنى مرتبة داخل النية الرقائقية التي يتألف منها محتوى الأقوال الإجمالي))(67).

ومن امثلة الاقتصاد اللغوي التي تتمثل في نظرية الافتراض المسبق ما نراه في تفسير قوله تعالى: (وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمۡۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسۡتَبۡصِرِينَ) [سورة العنكبوت آية: 38].

يتميز النص القرآني بجمالية لغوية عالية، تتجلى في تكثيف المعنى، والاقتصاد في اللفظ، والاعتماد على الخلفية الثقافية والدينية للمخاطبين، ومن أهم الاساليب التي تسهم في هذا الاقتصاد اللغوي: الافتراض المسبق، حيث يُقدَّر أن المخاطب يعرف معاني معينة ضمنًا، مما يغني عن التفصيل والتصريح بها. ففي هذه الآية الكريمة لم يذكر الله –عز وجل- تفاصيل قصص عاد وثمود كأفعال القوم أو رسلهم أو تفاصيل هلاكهم، بل اختصر بذكر الاسمين فقط، وهذا يدل على أن المتلقي (المخاطَب) على علم مسبق بقصصهم، فليس هناك حاجة للإطالة أو التكرار، فالاقتصار على ذكر الاسمين فقط فيه تكثيف للمعنى فهو يجعل الخطاب أكثر تأثيرًا؛ لأنه يحرك الذهن لاستحضار القصة كاملة. وإن الله سبحانه وتعالى في هذه الآية يفترض أن السامعين (وهم العرب) يعرفون عادًا وثمودًا ومساكنهم؛ لأن مساكنهم كانت معروفه لأهل الحجاز، فقوله تعالى: (قد تبين لكم من مساكنهم) يفترض أن السامعين قد رأوا أو سمعوا عن آثارهم، أي أن المعلومة لديهم سابقة، وهذا افتراض مسبق واضح، ففي هذه الآية الكريمة تحقق الاقتصاد اللغوي بالاختصار في ذكر الاسمين دون ذكر القصة؛ لأن لا حاجة لإعادتها. وظهر الافتراض المسبق، إذ يُبنى الكلام على علم السامع السابق بعاد وثمود ومساكنهم، وهذا يدل على بلاغة القرآن، حيث يعبر باختصار بليغ، ويُراعي معرفه المتلقي وسياق الخطاب، وقوله تعالى: (وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل) الآية هنا لا تشرح ماهية هذه الأعمال، ولا كيف تم التزيين، ولا ما هو السبيل وإنما تفترض أن القارئ يعرف مسبقًا أن الشيطان يُضلُّ الناس بتزيين المعاصي، وأن

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

السبيل هو طريق الحق والإيمان، وهذا أيضًا من الاقتصاد اللغوي، حيث اختصر القرآن شرح آيات الإضلال؛ لأنه موضوع مكرر ومعروف[68]، وهذا يضيف عمقًا معنويًا دون تفصيل من خلال الاقتصاد اللغوي، ففي الآية الكريمة يظهر الاقتصاد اللغوي في أبهى صوره، حيث تم اختصار القصص والتفاصيل والاعتماد على الافتراض المسبق بأن المتلقي يعرف تاريخ عاد وثمود ومساكنهم وضلالهم، فاستُغني عن الشرح المطوَّل بذكر جملة مختصرة تحمل كل المعاني المطلوبة، وهذا من دقائق إعجاز القران. فالافتراض المسبق أداة قوية للاقتصاد اللغوي، حيث يُسمح للمتحدث بإيصال رسائل كثيرة ومشحونة دلاليًا بكلمات قليلة، اعتمادًا على الخلفية المشتركة بينه وبين المخاطب[69].

فالافتراضات المسبقة التي نعتمدها هي((افتراضات يمكن استنتاجها من الرسالة نفسها لأنها تتضمنها بطريقة لا يجد المتلقي صعوبة في إدراكها، وتصدر هذه الافتراضات عن المعلومات التي اكتسبها المتكلم من خلال محيطه الاجتماعي))[70]. ولعل أوريكيوني قد وضحت ذلك عندما قالت: إن معلومات الافتراض المسبق تُنتج تلقائيًا من صياغة القول، وإن لم تكن مقررة جهرًا[71].

وعليه يمكن القول أن التوصل إلى الجوانب الضمنية والخفية من قوانين الخطاب يتم من خلال التوظيف لعناصر السياق توظيفًا تداوليًا يُسفر عن وجود معطيات وافتراضات مشتركة بين المتخاطبين، إذ للمعرفة المشتركة أثر واضح في إنتاج الخطاب؛ فقد يعتمدها المتكلم في إنتاج خطابه، ويعتمد المخاطَب عليها في تأويله ليتمكن من فهم الخطاب وإفهامه[72].

ومن الامثلة الاخرى قوله تعالى: {كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ} [سورة الصف آية:3].

الآية الكريمة تحمل أبعادًا بلاغية ودلالية عميقة، ومن هذه الأبعاد الاقتصاد اللغوي من خلال الافتراض المسبق، إذ نلاحظ هنا اقتصادًا وايجازًا واضحًا يُفهم من خلال المعرفة المسبقة لدى المرسَل اليه، فالآية مكونة من كلمات قليلة لكنها تحمل دلالات كثيرة، فقوله تعالى: (كبُر مقتًا) تعبير مكثف يدل على شدة الكراهية والغضب من الله –عز وجل- ، وقوله: (إن تقولوا ما لا تفعلون) عبارة تحمل إدانة واضحة للنفاق العملي، فرغم قصر العبارة إلَّا أنها تحمل حكمًا إلهيًا وتقريعًا اخلاقيًا، وتحذر من تناقض القول والفعل[73]، وكل ذلك دون تفصيل طويل أو شروح، فالآية الكريمة تفترض ضمنًا عدة أمور دون أن تذكرها مباشرة منها: أنها تفترض أن هناك فئه تقول شيء ولكنها لم تفعله، ولم تذكر الآية من هؤلاء القائلين ولكن المخاطب يفهم ذلك ضمنًا، وكذلك أنها تستنكر وتذم هذا الفعل، ولم تقل الآية أن الله يكره هذا، بل قالت: (كبر مقتًا) فاختير لفظ (المقت)؛ لأنه أشد أنواع الكراهية والبغض وابلغها عند الله، مما يفترض أن هذا الفعل مرفوض بشدة، وأن المستمع يعرف قبح هذا السلوك، فهي تخاطب عقلًا يدرك أن مخالفة القول للفعل أمر قبيح، لذلك لا تحتاج لتبرير، بل تكتفي بالتعبير المختصر، وكذلك تدل على أن الله يعلم الأفعال والأقوال، ففي قوله تعالى: (عند الله) افتراض ضمني بأن الله مُطَّلع على الأقوال والأفعال، وعلى التناقض بينهما[74]، فالآية استخدمت أسلوبًا موجزًا يحمل معاني كثيرة دون الحاجة إلى إطناب أو شرح، اعتمادًا على الافتراض المسبق الذي يفترض أن المخاطب يدرك خطورة النفاق العملي، ويعلم شدة بغض ذلك لله -عز وجل- فكل هذه الافتراضات المسبقة في الآية الكريمة عملت على تحقيق الاقتصاد اللغوي، فجاء التعبير موجزًا دون تفريط في المعنى، ومشحونًا بالإنذار والتحذير دون حاجة للتفصيل، مما يكشف عن بلاغة القران الكريم ودقته في التعبير، ويحقق بلاغة اقتصادية عالية.

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا دور المعلومات المشتركة -الافتراض المسبق- في تقليل الكلام والاقتصاد اللغوي.

ومن وجهة نظرٍ متواضعة أقول: اذا ما دققنا النظر في عبارات مثل (الاقتصار على الحقيقة)، و(القدر المطلوب)، و(اسقاط بعض المعلومات)، و(المعلومات غير المصرح بها)، و(معلومات مدسوسة خفية) نجدها جميعا مترابطة تؤدي معنى واحدا يتمثل في إيصال معلومات الخطاب بأقل عدد من الحروف، والكلمات والجمل.

الخاتمة والنتائج

يُعدُّ الاقتصاد اللغوي من أبرز الظواهر التداولية التي تكشف عن قدرة اللغة في إيصال المعاني بأقل قدر من التعبير، شرط أن يدرك المتلقي السياق المحيط بالخطاب. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج وهي كالآتي:

1- إن الاقتصاد ليس مجرد تقليل، بل هو مهارة تواصلية تتطلب كفائة لغوية وسياقية عالية، وتتجلى بوضوح في اللغة العربية.

2- إن الغرض من استعمال العرب لظاهرة الاقتصاد اللغوي هو التخفيف في استعمال العبارات والتراكيب، فيستعملون أقل الألفاظ لبيان المعاني الكثيرة، لكن بطريقة الاعتدال؛ لتوفير الجهد الفكري والعضلي.

3- كثرة المصطلحات التي تُعبر عن ظاهرة الاقتصاد اللغوي، ولكنها لا تكاد تخرج عن مضمون واحد وهو: الايجاز والاقتصاد.

4- بيَّن البحث الدلالة التداولية عندما يحدث الخرق في مبدأ الكم بالنقصان كما اسماه غرايس، والتي تُعد في الوقت نفسه إحدى جوانب ظاهرة الاقتصاد اللغوي.

5- تجلى دور الإشاريات – الإشارة من خلال الضمير - واضحا في ظاهرة الاقتصاد اللغوي من خلال إنابته مكان كلمة أو جملة.

6- كشف البحث عن الدور الذي تتكفل فيه المعلومات المشتركة (الافتراض المسبق) في بيان مقاصد الخطاب بأقل عدد من الكلمات.

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

الهوامش

(1) تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري : 525/2. [مادة قصد]
(2) لسان العرب، ابن منظور : 354/3.
(3) ينظر : الاقتصاد اللغوي في صياغة المفردة ، فخر الدين قباوة : 12 .
(4) ينظر : الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد :27 ، والصناعتين ، أبو هلال العسكري :190.
(5) الرسائل، للجاحظ : 152/4 .
(6) الخصائص، ابن جني: 83/1 .
(7) الاقتصاد اللغوي وبعض مظاهره في العربية، ليث محمد:21 ، 22.
(8) معجم المصطلحات الألسنية، مبارك المبارك: 92.
(9) الاقتصاد اللغوي في صياغة المفردة ، فخر الدين قباوة : 31.
(10) ينظر: الرسائل، للجاحظ:152/4، والأصول، ابن السراج: 255/2، الخصائص: 83/1،، المزهر، السيوطي: 151/1، الكليات، أبو البقاء : 159.
(11) ينظر : النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف: 24-25.
(12) ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة : 14 .
(13) ينظر : الاقتصاد اللغوي في العربية دراسة في ضوء اللسانيات الحديثة، عبد القادر الهاشمي : 85.
(14) ينظر: نظرية التلويح الحواري، الدكتور هشام عبد الله الخليفة: 15.
(15) ينظر : استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري:367.
(16) ينظر: نظرية التلويح الحواري، الدكتور هشام عبد الله الخليفة: 15.
(17) ينظر: نظرية التلويح الحواري: 15.
(18) ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 32.
(19) ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : 32– 34، ونظرية التلويح الحواري: 28-29.
(20) ينظر: المنطق والمحادثة، غرايس:621،619. ونظرية التلويح الحواري:31، والتداولية، جورج يول: 68، وفي أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن:103-104، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 36-37.
21) ينظر : الاقتصاد اللغوي في العربية دراسة في ضوء اللسانيات الحديثة، عبد القادر الهاشمي: 85.
(22) علم الجمال اللغوي، محمد سليمان ياقوت: 307/1.
(23) البيان في روائع القرآن، تمام حسان :109/2.
(24) ينظر: الخصائص :362/2, وينظر : الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني :108.
(25) ينظر: التبيان، العكبري: 132/5، ومجاز القرآن، أبو عبيدة:247/1، وإعراب القرآن، النحاس:100/2.
(26) ينظر: النظرية البرجماتية اللسانية التداولية، محمود عكاشة: 105.
27) تفسير التبيان، الطوسي : 137/5 .
(28) سر الفصاحة، ابن سنان: 205/1.
(29) ينظر: مدخل إلى دراسة التداولية، فرانثيسكو راموس: 98.
(30) ينظر: التداولية، جورج يول: 68.
(31) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 35.
(32) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير: 216/2.
(33) التبيان، العكبري: 132/5.
(34) الإعجاز والإيجاز، أبو منصور الثعالبي: 6/1.
35) ينظر : البحر المحيط ، أبو حيان: 313/6 .
36) ينظر : الكشاف، الزمخشري: 495/2-496، البحر المحيط: 313/6، وجامع البيان، الطبري:290/13-291، وتفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، محمد علي طه الدرة: 642/4.

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

(37) ينظر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: 96.
(38) ينظر: المنطق والمحادثة: 616.
(39) ينظر: مدخل إلى دراسة التداولية: 98.
(40) ينظر: فعل القول من الذاتية في اللغة، أوركيوني: 60.
(41) شرح الرضي على الكافية: 401/2.
(42) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي: 358/1.
(43) ينظر: الإحالة وأثرها في تماسك النص في القصص القرآني، أنس محمود فجال: 128.
44) ينظر : جامع البيان:472/12، والكشاف:410/2، والبحر المحيط: 181/6.
(45) ينظر: التبيان: 107/5، ينظر: تفسير الميزان، السيد الطباطبائي: 276/15، وجامع البيان:472/2.
(46) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 18.
(47) ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: 82. والترابط النصي في رواية النداء الخالد لنجيب الكيلاني، عيدة مسبل العمري: 44.
(48) ينظر: نسيج النص ، الأزهر الزناد: 116.
(49) البعد التداولي عند سيبويه، إدريس مقبول: 261.
50) ينظر : جامع البيان:148/11، والكشاف: 217/2.
51) ينظر : الكشاف : 217/2 ، وتفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه :44/4.
52) ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : 24 .
53) ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : 24 .
54) الكفاءة التداولية هي الكشف عن خصائص العبارة اللغوية في وقت استعمالها، ينظر: أثر الوظيفة التواصلية في البنية الصرفية العربية، الطاهر شارف : 25.
55) ينظر : الأبعاد التداولية في مقامات الحريري، النذير ضبعي : 18 .
56) ينظر : الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط ، د. أحمد المتوكل: 74.
57) ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : 24 .
58) ينظر : استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية ، عبد الهادي بن ظافر الشهري:367.
59) ينظر : التداوليات علم استعمال اللغة، حافظ اسماعيل علوي : 315.
60) استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية ، عبد الهادي بن ظافر الشهري:370.
61) ينظر : بلاغة الخطاب وعلم النص ، صلاح فضل : 85 .
62) ينظر : استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية ، عبد الهادي بن ظافر الشهري:370.
(63) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 30-31.
(64) ينظر: تحليل الخطاب: 96-97.
(65) التداولية، جورج يول: 51.
(66) التداولية واستراتيجية التواصل، ذهبية حمو الحاج: 227.
(67) المضمر، كاترين، أوركيوني: 44-45.
68) ينظر : الكشاف : 523/4 ، والتفسير الوسيط : 1395/10-1396 ، وتفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه:662/9.
69) ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : 26 .
(70) المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي: 153-154.
(71) ينظر: المضمر: 48.
(72) ينظر: النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح: 20.
(73) ينظر : جامع البيان ، الطبري : 609/22 .
(74) ينظر : الكشاف : 523/4 ، وتفسير القرآن الكريم وإعرابه : 662/9.

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

المصادر والمراجع

*القرآن الكريم

1- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصـــر، محمود أحمد نحلة، (د. ط)، دار المعرفة الجامعية، 2002.

2- الأبعاد التداولية في مقامات الحريري، النذير ضـــبعي، رســـالة ماجســـتير، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خضير بسكرة، 2015م.

3- أثر الوظيفة التواصلية في البنية الصرفية العربية، الطاهر شارف، رساله ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013م.

4- الإحالة وأثرها في تماسك النص في القصـص القرآني، أنس بن محمود فجال، أطروحة دكتوراه، كلية اللغات، جامعة صنعاء، 2009م.

5- اســـتراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشـــهري، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة- دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية، بيروت– لبنان، 2004.

6- الأصـــول، أبو بكر محمد بن الســـري المعروف بابن الســـراج (ت:316ه)، تحقيق: عبد الحســـين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت ، لبنان، د.ط، د.ت.

7- الإعجاز والإيجاز، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت 429هـــ)، (د. ط)، مكتبة القرآن – القاهرة، (د. ت).

8- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـــ)، ضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421 هـ.

9- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفردة، د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان- بيروت،ط1، 2001م.

10- الاقتصـاد اللغوي في العربية دراسـة في ضـوء اللسـانيات الحديثة، عبد القادر الهاشمي، بيروت- لبنان، دار الكتاب، د. ط، د.ت.

11- الاقتصاد اللغوي وبعض مظاهرها في العربية، ليث محمد، رسالة ماجستير، 1415هـ.

12- الإيضـــــاح في علوم البلاغـة، محمـد بن عبـد الرحمن بن عمر، أبو المعـالي، جلال الـدين القزويني(المتوفى: 739هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، ط3، د.ت.

13- البحر المحيط، محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي (ت:754ه)، دار الفكر- بيروت، 2000م.

14- البعد التداولي عند سيبويه، إدريس مقبول، مجلة عالم الفكر، المجلد 33، العدد1، يوليو، سبتمبر: 2004.

15- بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، دار الشروق-القاهرة، ط1، 1992.

16- البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، ط4، 2009م.

17- تاج اللغة وصـــحاح العربية، اســـماعيل بن حماد الجوهري(ت:393ه)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، ط4، 1987م.

18- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحســـين بن عبد الله العكبري (ت:616هـــــ)، تحقيق: علي محمد البجاوي(ت:1399ه)، الناشر:عيسى البابي الحلبي وشركاه.

19- تحليل الخطاب، ج. ب. براون، ج. يول، ترجمة: محمد لطفي الزليطني، منير التريكي، (د. ط)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997.

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

20- التداوليات علم استعمال اللغة، حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث- إربد، الأردن، ط2، 2014م.
21- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، 2005.
22- التداولية واستراتيجية التواصل، ذهبية حمو الحاج، ط1، دار رؤية، 2015م.
23- التداولية، جورج يول، ترجمة: قصي العتّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الامان، الرباط، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.
24- الترابط النصي في رواية النداء الخالد لنجيب الكيلاني، عيدة مسبل العمري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، 1430هـ.
25- تفسير التبيان، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت:460هـ) ، تحقيق وتصحيح : أحمد حبيب قصير العاملي ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف 1963م.
26- تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، محمد علي طه الدرة، دار ابن كثير- دمشق، ط1، 1430ه-2009م.
27- تفسير الميزان، السيد الطباطبائي، موقع يعسوب.
28- التفسير الوسيط، تأليف لجنة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، مراجعة: مصطفى محمد الحديدي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط1، 1993م.
29- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي(ت749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط1، دار الفكر العربي، 2008.
30- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت:310ه)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر- القاهرة، مصر، ط1، 2001م.
31- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د.ت.
32- الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، د.أحمد المتوكل، الدار العربية للعلوم- بيروت، ط1، 2010م.
33- رسائل الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان الجاحظ (ت:255ه)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، 1964م.
34- سر الفصاحة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (المتوفى: 466هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، 1402هـ_1982م.
35- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي،1996.
36- الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري (ت:395ه)، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت- لبنان، 1419ه.
37- علم الجمال اللغوي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعة، ط1، 1995م.
38- فعل القول من الذاتية في اللغة، أوريكيوني، ترجمة: محمد نظيف، منتديات سور الأزبكية، (د. ط)، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق – المغرب، 2007.

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06

39- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط2، 2000.
40- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد(ت:285ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط3، 1997م.
41- الكشاف ، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت:538ه)، طبعه وصححه ورتبه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي- بيروت، ط3، 1987م.
42- الكليات، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء (ت:1094ه)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ط، د.ت.
43- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ.
44- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (المتوفى: 637هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة.
45- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت: 209هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگي، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1381 هـ.
46- مدخل إلى دراسة التداولية مبدأ التعاون ونظرية الملائمة والتأويل، فرانثيسكو راموس، ترجمة وتقديم: يحيى حمداي ط1، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، ديوانية- العراق، 2014.
47- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت:911ه)، تحقيق : فؤاد علي منصور، ط1، 1998م.
48- المُضمر، كاترين كيربرات، أوريكيوني، ترجمة: ريتا خاطر، ط1، بيروت، 2008.
49- معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.
50- معجم المصطلحات الألسنية، مبارك المبارك، دار الفكر- بيروت، لبنان، ط1، 1995م.
51- المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي، ط2، دار المدار الاسلامي، بنغازي– ليبيا، 2007.
52- المنطق والمحادثة، غرايس، ترجمة: محمد الشيباني، سيف الدين دغفوس، بحث منشور ضمن كتاب اطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، الجزء الثاني.
53- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب- القاهرة، ط2، 2006م.
54- نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، الأزهر الزناد، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1993.
55- النظرية البرجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، محمود عكاشة، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2013.
56- النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، 2015م.
57- نظرية التلويح الحواري بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي الاسلامي، هشام عبد الله الخليفة، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، 2013.

Licensed under Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/wqq0vg06